الصحراء: نازحو اݣديم ايزيك، بين هراوة المخزن وضجيج أبواقه... والتضامن المفقود

المناضل-ة عدد: 31

نوفمبر 2010

**كُتب النص التالي قبل الهجوم على مخيم اݣديم ايزيك. ومع ذلك ليس ثمة ما يضاف إليه سوى أن الاحتجاج الشعبي لم يلق الدعم والمساندة المطلوبين ما سهل تجرأ الدولة على البطش بالنازحين بالكيفية الوحشية التي شاهدها العالم، وتصوير الاقتحام عى أنه تحرير لأطفال وشيوخ محتجزين.**

احتل نضال كادحي العيون مرة أخرى، صدارة الأخبار ليس في الصحافة فقط، ولكن أيضا في الإعلام الرسمي السمعي لبصري الذي يعتبر التجاهل سلاحه الأمضى، بينما هراوات القمع تنهال على أجساد المحتجين. ووصل الأمر إلى حد إعلان الناطق الرسمي باسم الحكومة تعاطفه مع مطالب السكان التي وصفها بالاقتصادية الصرف مدرجا ما يقع في العيون في إطار الانفتاح الديمقراطي الذي يعرفه المغرب. وهو تعاطف سبق أن محضه خالد الناصري وحكومته للمحتجين بإفني وميسور والمعطلين ونضالات العمال الذين ذاقوا مرارة عصا الانفتاح الديمقراطي رغم أن مطالبهم اقتصادية صرف.

وقد جارت الصحافة الليبرالية وزير الإعلام في تملقه هذا، مركزة على عدالة المطالب التي رفعها نازحو العيون ومنوهة بتمسكهم بوطنيتهم ورفضهم تسييس مطالبهم في اتجاه انفصالي داعية الدولة إلى سلوك سبل الحوار. وحتى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سقطت في فخ تنبيه الدولة بعدم سلوك سبيل القمع حيث طالبت بـ"بانتهاج مقاربة حقوقية مبنية على الحوار مع كافة الفئات المتضررة من تبعات السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، وتمتيع المحتجين بكافة حقوقهم، محذرة من مغبة الارتهان إلى المقاربة الأمنية". (الصباح 23- 24/10/2010) كأن الدولة تحتاج لمن ينبهها إلى طبيعة السلوك الذي تنهجه مع حركات الاحتجاج الجماهيرية.

كان أساس هذا "التعاطف" أو بالأحرى التملق المنافق الذي فاضت به صحف (مثل المساء والصباح وأخبار اليوم) مع احتجاج آلاف الصحراويين الذين تركوا مدينة العيون للاعتصام في مخيم يبعد 12 كلم عن المدينة، أملٌ بأن تنهي الدولة هذا المشكل بسرعة دون تبعات سياسية واجتماعية. وأيضا إسقاطا للأماني على الواقع وإيمانا أعمى بقدرة الأعيان على احتواء هذا الاحتجاج غير المسبوق للصحراويين الذي استفادوا على ما يبدو من دروس الاحتجاجات السابقة (التركيز على أن المطالب خبزية ورفض وساطة الأعيان الذين اعتبرهم ممثلو السكان جزءا من المشكل القائم بالمدينة).

ركزت هذه الصحف إلى جانب بعض الإطارات المحسوبة على يافطة حقوق الإنسان على فشل سياسة الدولة بالصحراء، حيث أن: "الأعيان الذين اعتمدت عليهم الدولة في مرحلة معينة لم يعد لهم دور، وأن الأموال الكبيرة التي ضختها الدولة لم تصل إلى المعنيين بها" (تصريح محمد ابن عزة، رئيس الهيأة المستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان لجريدة الصباح). ولكي يكمل هؤلاء إيمانهم الديمقراطي كان عليهم التركيز على أحد مطالب المحتجين وهو محاسبة مختلسي هذه الأموال على جرائمهم الاقتصادية لكن للحس الديمقراطي حدود حمراء عند هؤلاء.

تغيرت لغة هذه الجرائد مع مرور الوقت دون أن تلوح أي إمكانية لحل مشكل الاحتجاج رغم الآلة الدعائية الجبارة التي استعملتها لإيهام الرأي العام بأن الدولة بصدد إيجاد حل جذري متفق عليه، مسلطة أضواء كاشفة على الـ 600 بقعة والـ 90 بطاقة إنعاش التي تم توزيعها، لكن ممثلي النازحين كذبوا كل ذلك منددين في بيان لهم معتبرين ما تقوم به السلطات عملا أحادي الجانب يرمي إلى فرض الأمر الواقع على النازحين.

بعد هذه المستجدات وبعد إصرار لجنة الحوار على التمسك بمطالب السكان ورفض مسرحية الدولة وانتقال الاحتجاج إلى مدن أخرى (السمارة، بوجدور، إفني..) تغيرت لغة هذه الجرائد من التملق المفضوح إلى لغة تستبطن التهديد وتهيئ الرأي العام لتقبل قمع يبدو أن حدته وقسوته ستكون بمستوى جماهيرية هذا الشكل الاحتجاجي إلى حد نعث اليازغي "زعيم القوات الشعبية" مطالب السكان رغم عدالتها بأنها "ابتزاز للدولة". بدأت هذه الصحف التي كانت تنوه باقتصار مطالب النازحين على الجانب الاقتصادي الصرف وتمسكهم بوطنيتهم يلوحون بأن السكان هم أدوات غير واعية في أيدي متآمرين أجانب، إلى جانب تركيزهم على قرب انتهاء المشكل مع مبادرة الدولة الاستجابة لجزء من مطالب النازحين. ووصل الأمر بجريدة المساء التي تستقصي أخبارها من "مصادر مطلعة" و"بعض الأوساط" دون ذكرها بالاسم، الحديث عن وجود "عناصر مشاغبة تمنع النازحين من مغادرة المخيم... وهم بضع عشرات خارجين عن العدالة ومتاجرين في التهريب والمخدرات وبعض المحسوبين على لوبيات الصيد البحري الإسباني مع بعض بصمات انفصاليي الداخل" كل هذا في خليط عجيبة لا نعلم من أين أتت بها المساء مع التركيز على أن خيوط هذه الخيام مربوطة في مدريد وقصر المرادية بالجزائر. إن من يراكم كل هذا الكم من التهم الزائفة والخيالية هو من يدعو إلى التدخل العنيف في حق النازحين، وهو ما دعت إليه هذه الجريدة صراحة في صفحتها الأولى تحت يافطة "ضرورة تدخل الدولة لحماية أرواح السكان من انتقام العناصر المشاغبة".

**الدولة بين خيار القمع والاستجابة للمطالب**

تراجعت لغة الدعوة إلى الحوار إذن لتحل محلها لغة التهديد المبطن والاتهامات المبطنة بالعمالة- سواء المدركة أو غير المدركة- للخارج. طبعا إن الدولة حاليا توجد بين سندان الاستجابة لمطالب النازحين ومطرقة اللجوء إلى خيار القمع، وبالنسبة للدولة فالخيارين أحلاهما مر. فالقمع قد "يشوه سمعتها الديمقراطية التي عملت جاهدة لتلميعها" وقد يسيس الملف في اتجاه انفصالي إضافة إلى الكلفة السياسية لقمع حركة جماهيرية تتعدى قاعدتها الآلاف.

لكن خيار الاستجابة، إلى جانب أنه مستحيل في سياق إحدى أكثر الميزانيات تقشفا وفي سياق شح السيولة وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، فأي تنازل للمطالب الاجتماعية قد يهدد بانهيار مجمل الخيار الاقتصادي الذي ترعاه مؤسسات الرأسمال العالمي، فلخيار الاستجابة تبعات سياسية واجتماعية تعتبر كابوسا للدولة: سيعتبر مخيم النازحين نموذجا يحتذى خصوصا إذا استحضرنا أن مطالب النازحين بالعيون هي نفسها في كل مناطق المغرب (الشغل، والسكن..). وقد أصبح نموذجا منذ الآن حيث حفز الاحتجاج من جديد بمدينة سيدي إفني التي خاضت ساكنتها تجربة إقامة مخيم للمهمشين انتهى بوعود من عمالة الإقليم بمنح بطاقات الإنعاش وسكن للمعوزين ابتداء من شهر يناير 2011.

إن خيار القمع هو الذي يوجد على رأس قائمة الاختيارات بالنسبة للدولة، فرغم تكلفته السياسية الآنية إلا أن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لخيار الاستجابة على المدى الآني والبعيد تعتبر أعلى من تكلفة القمع. لذا لن تتردد الدولة في اللجوء إليه. وتعتبر الإجراءات التي اتخذتها اللجنة التنظيمية لتنظيم المخيم التي اعتبرتها جريدة أخبار اليوم خروجا عن سلطة وسيطرة الدولة ضرورية في وجه قمع قادم. إن واجب كل مناضل هو نصرة هذا الشكل الاحتجاجي والوقوف في وجه أي محاولة لتفكيكه إما بالقمع أو بأساليب الالتواء والمماطلة. وكل من يركز على التهم الباطلة على غرار ما دأبت جريدة المساء على إشاعته سيُعتبر شريكا في الجريمة التي قد تقترفها الدولة في حق المحتجين.

**سياق النزوح الاحتجاجي**

لم ينبع هذا الاحتجاج غير المسبوق في شكله وفي جماهيريته من فراغ، أو نتيجة تلاعب أطرف خارجية بمطالب سكان تعتبر مشروعة في أصلها. فهذه المطالب موجودة بشكل دائم واستثارت تحركات نضالية اختلفت أشكالها. فمشكل السكن قائم من زمن بعيد وقد تعددت حالات قيام المحرومين من السكن باحتلال السكن الفارغ هذه بعض من أمثلته:

- 1989: بعدما فاض واد الساقية الحمراء التي أغرقت منازل الساكنين بجانب الوادي، قاموا باقتحام المنازل الخاصة بالبوليس وتم إجلاؤهم بالقوة.

- 1991: احتلال المنازل المعروفة بـ"العمارات الحمر" بشارع السمارة ومنحتهم الدولة وثائق التسليم مع بقائها في ملكية الدولة.

1994- 1995: عملية احتلال أخرى لعمارات بحي القدس (عمارات العائدين).

- 1997: احتلال عمارات خاصة بالعائدين بحي المسيرة.

ففي إطار برنامج مكافحة البناء العشوائي (الصفيحي) لوزارة الإسكان قامت كل من بلدية العيون ومؤسسة العمران بعملية توزيع البقع السكنية على سكان المخيمات – سكان الأحياء الصفيحية اللذين جلبوا من مناطق جنوب المغرب لدعم فكرة الإستفتاء – بالإضاقة الى مساعدات عبارة عن فاتورة (بونات) لإقتناء الإسمنت والحديد من اجل التعجيل في عملية البناء.

وعقب أحداث عام 1999 إثر تدخل الدولة العنيف لفض مخيم للمطالبة بمجموعة من المطالب: اجتماعية واقتصادية تخص المنطقة دأبت الدولة على عمليات التشغيل المباشر لفائدة معطلي المنطقة، كانت آخر عملية في سنة 2007، غير أنها لم تكن في مستوى تطلعات معطلي المدينة إذ لم تحدث أي أثر في الحد من تفاقم مشكلة البطالة، إضافة إلى ما صاحب العملية من زبونية ومحسوبية لفائدة أبناء الأعيان والسلطة.

وإثر الهجرة التي شهدتها المنطقة من وافدي مخيمات تندوف قامت الدولة بتجهيز دور سكنية كحي العودة بالعيون لتوزيعها على عائلات العائدين بالإضافة إلى عملية الاستفادة من بطاقات الإنعاش ومناصب للشغل، مما حدا بمجموعة من الشباب للهجرة إلى المخيمات أو دولة موريتانيا للبحث عن وثائق تفيد أنهم من مخيمات تندوف للاستفادة من السكن والتشغيل.

ومنذ أقل من سنتين قامت الدولة بفتح عمليات تسجيل أبناء وعائلات الأرامل والمطلقات من الاستفادة من السكن. هذه العملية لم تشهد طريقها للتطبيق في الواقع.

**مقدمات الاحتجاج**

نضالات السكان من أجل حق السكن ونضالات المعطلين من أجل حق الشغل وبطائق الإنعاش الوطني منذ انتفاضة 1999. كلها روافد احتجاج تجمعت في سيل هادر لتصب في مخيم أݣديم إيزيك في ضواحي مدينة العيون.

عقب توالي الأحداث التي شهدتها المنطقة وبعد تنصل الوالي بتوفير السكن لمجموعة من العائلات. وبعد الحوارات والاحتجاجات التي تقودها جمعيات المعطلين بالإضافة إلى أفواج من أفراد الجالية بأوروبا التي حرمتها الأزمة الاقتصادية من فرص عملها هناك، جاءت فكرة المخيم والنزوح خارج مدينة العيون للتعبير عن عدم التوصل إلى مخرج للحوارات مع المسؤولين بالمنطقة، وكشكل احتجاجي عن عدم وجود ضرورة الاستقرار بالمدينة إذا لم يتوفر لسكان المنطقة السكن اللائق والعيش الكريم. اعتبر سكان مدينة العيون أن الاستفادة اقتصرت على عائلات المخيمات رغم عدم أحقية وأسبقية التي تُعتبر وافدة من مناطق جنوب المغرب. إضافة إلى تفضيل عائلات العائدين من مخيمات البوليزاريو على سكان المنطقة. زيادة أيضا إلى الخروقات التي تعرفها عملية الاستفادة من بطاقات الانعاش والتشغيل وتوزيع البقع السكنية من طرف العمران والبلدية.

لم تقتصر فكرة النزوح إلى المخيمات على مدينة العيون بل شملت كل من بلدية المرسى بالعيون ومدينتي بوجدور والسمارة غير أنها شهدت تدخلا قمعيا عنيفا مما جعل التجربة تقتصر على مدينة العيون.

**المخيم**

حسب الإحصائيات الأولية وصل سكان المخيم ما يفوق 18000 نسمة وأكثر من 2800 خيمة. وكانت في البداية لا تتعدى 30 خيمة. وكان تاريخ إنشاء المخيم هو 10-10-2010... ويعرف المخيم حصار أمنيا للدرك الملكي والجيش والقوات المساعدة وطواف مروحية عسكرية فوق المخيم طوال اليوم. وحؤول دون وصول عائلات وإمدادات للمخيم، وإرهاب الوافدين بإطلاق الرصاص الحي والمطاردة بواسطة سيارات الجيش.

ما يُشهد لهذا المخيم هو طريقة التدبير والتسيير التي واكبته منذ وفود العائلات للمخيم حيث جرى إحداث لجنة النظافة ولجنة الأمن الداخلي تقوم بمراقبة أي شيء يهدد استقرار العائلات بالمخيم وفض النزاعات. كما أُحدثت لجنة تقوم بالإمدادت بما يحتاجه المخيم من مواد غذائية ومياه الشرب. كما أُفرزت لجنة للتواصل والحوار مع المسؤولين بالسلطة والجيش على الملف المطلبي الذي تمحور على التشغيل والسكن اللائق.

**المستجدات الأخيرة**

قامت السلطات الأمنية بمحاولات من أجل تفكيك المخيم، وكان ذلك عبر:

- أخبار وإشاعات مفادها أن السلطات تتهيء لتدخل أمني خصوصا بالليل وذلك بشكل يومي .

- هجوم إعلامي بأن المخيم أصبح ملجأ للعصابات وأنصار الجبهة.

- توزيع 600 بقعة على الأرامل والمطلقات ودعوة النساء بالمخيم بالحضور من أجل الاستفادة وهذا ما ما رفضته هؤلاء النساء اللواتي تشبثن بالسكن لكل سكان المخيم.

- توزيع بطاقات الإنعاش بطرق مشبوهة رغم التقرير الذي بث في القناة الثانية حول استفادة سكان المخيم منها.

- شيوع أخبار عن حملة للتشغيل بمكاتب المكتب الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

- قمع تجمع من السكان للمطالبة بالاستفادة من السكن أمام الولاية ويخص سكان العيون من أصل مدن غير صحراوية وهو ما يبين نفاق الدولة حول سلوك نهج الحوار مع سكان مطالبهم اقتصادية صرفة.

- محاولات إقناع سكان المخيم بتعويض لجنة الحوار بممثلي القبائل والشيوخ لحل المخيم وضمان الملف الطلبي.

إن التحاق الجماهير بالآلاف بهذا الشكل الاحتجاجي الفريد من نوعه، يعتبر خطوة إلى الأمام في نضال جماهير الصحراء ضد سياسة التجويع والإقصاء الاجتماعي. التحاق من شأنه أن يلقنها تربية تنظيمية انفرد بها هذا المخيم ولقيَ حتى تنويه صحافة من يشهرون بنضال هذه الجماهير. تربية ستكون لازمة في النضالات الآتية مستقبلا لا محالة و يستحق من اليسار والنقابات والجمعيات الحقوقية كل الدعم والمساندة.

متضامن من العيون